الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/C.5/50/35
21 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل

التقرير المرحلي السابع للأمين العام

موجز

يهدف نظام المعلومات الإدارية المتكامل الى الإسهام في الجهود الجارية الرامية الى تحسين كفاءة أعمال الأمانة العامة العامة في الميدانين الاداري والمالي بإنفاذ إجراءات تجهيز متسقة وبتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الموظفين في جميع أنحاء المنظمة وإتاحة تلك البيانات في الوقت المناسب.

ويفترض في قاعدة البيانات المشتركة وتطبيقاتها، حسبما خطط لها أصلا، أن تشمل مجالات إدارة الموظفين، وإدارة الوظائف، وكشوف المرتبات، والمحاسبة، والمشتريات والسفر، ووضع الميزانية وتنفيذها. ولم تكن الموارد التي رصدت في البداية كافية، نظرا لحجم المهمة وتعقدها، بينما بخس تقدير الحاجة الى توفير المنظمة موارد داخلية لدعم جهود الاستحداث والتنفيذ. ومن ثم أصبحت هناك في عام ١٩٩٤ كما يتضح من التقرير المرحلي السادس للأمين العام[1]، ضرورة ملحة لإعادة برمجة وميزنة المشروع بكامله لكفالة استكمال هذا العمل الأساسي

وبعد مضي عام، يسير العمل بصورة منتظمة والى حد كبير وفقا للأهداف وفي حدود الميزانية. وطبق برنامج "الإصدار ٢" الذي يعنى باستحقاقات الموظفين، في نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ بينما سينفذ برنامج "الإصدار ٣"، المعني بالمحاسبة والمشتريات والسفر بحيث يشغل على التوازي، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وسيشرع في وزع "إصدارات" النظام الأولي في المكاتب الموجود خارج المقر اعتبارا من نهاية عام ١٩٩٥. وتتماشى احتياجات الميزانية لفترة السنتين مع تقديرات

071295 051295 041295 95-36635

الميزانية المقـمة في عام ١٩٩٤ بصيغتها التي نقحها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بناء على طلب الجمعية العامة. وتقدر ميزانية المشروع لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كما هو مبين في الوثيقة (A/50/6، الباب ٣٠) بـ ٦٠٠ ٩٦٧ ١١ دولار. وتقدر ميزانيه الصيانة بـ ٤٠٠ ٦١٨ ٧ دولار.

وتجري التطبيقات المتعلقة بالموارد البشرية بشكل مرض، وذلك يجعل بالإمكان تحسين إدارة الموظفين وإدارة الوظائف في المقر بدرجة كبيرة. و "الإصدار ٣" هو الى حد بعيد أكبر إصدارات النظام بأكمله وأعقدها. وبتأثيره سيضطر مئات المستعملين الى تعديل الطريقة التي دأبوا على العمل بها منذ سنوات عديدة، وستستحدث تغيرات جذرية في العمليات المالية التي تضطلع بها المنظمة. وكما يحدث دائما في حالة تنفيذ النظم المالية الكبيرة، يرجح أن تنشأ صعوبات تنفيذية، وسيزداد مؤقتا عبء العمل الثقيل أصلا على عواتق موظفين عديدين، ولا سيما موظفي مكتب تخطيط البرامج والميزنية والحسابات، وسيتعين إحداث تغييرات في النظام والاجراءات، وبالتالي يتوقع مرور عدة أشهر قبل أن تصبح العمليات العادية بالنظام الجديد في وضعها الصحيح. وهذه الحالة متوقع ظهورها وكانت منتظرة، ولكن ينبغي عدم الاستهانة بالمخاطر التي تنطوي عليها.

وتنفيذ النظام في المكاتب الموجودة خارج المقر سيمكنها من الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المقر وسيوفر لها وسائل إدارية لم تتح لها من قبل أبدا. كما سيكون التغيير في الإدارة صعبا في مراكز العمل هذه، وإن كان من المتوقع أن تقلل الأنشطة التحضيرية المضطلع بها حاليا من مخاطر الفشل

وستكون فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ فترة انتقال من مرحلة استحداث النظام الى مرحلة صيانته. والواقع أن استثمارات الدول الأعضاء على مر السنوات الست الماضية تتطلب وضع خطة محكمة للصيانة كي لا تتقادم البرامج الحاسوبية (البرامجيات). وسيستعاض عن فريق الاستحداث بوحدة صيانة تقنية تعمل في تعاون وثيق مع المجالات المختلفة بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة عمليات حفظ السلام والمكاتب الموجودة خارج المقر.

وسيعود المشروع بمنافع إضافية على الدول الأعضاء بسبب استعمال النظام من قبل الكيانات الأخرى في نظام الأمم المتحدة الموحد التي يمكنها الحصول على البرامجيات دون مقابل. وقد طبقت منظمة العمل الدولية برنامج "الإصدار ٢" من إصدارات النظام في مستهل عام ١٩٩٥، بينما يعتزم برنامج الأمم امتحدة الإنمائي تطبيقه في مستهل العام القادم. وفضلا عن ذلك، قرر الأمين العام مؤخرا، تلبية ارغبة الدول الأعضاء في تحسين الكفاءة وتجنب ازدواج الجهود وتحقيق أكبر عائد ممكن من الاستثمارات، أن تستعمل الأمم المتحدة بأكملها هذا النظام. ولذا، طلب الى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وضع الخطط اللازمة لتطبيق هذا النظام.

(أ) A/C.5/48/12/Add.1.

أولا - مقدمة

١ - إن الهدف من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي وافقت الجمعية العامة على المرحلة الأولى منه في الجزء الثاني عشر من قرارها ٢١٧/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، هو وضع نظام متكامل لتجهيز الاجراءات الإدارية والإبلاغ عنها في جميع مراكز العمل الرئيسية وسوف يحل نظام المعلومات الادارية المتكامل محل نظم مستقلة عديدة، كان كثير منها قد أنشئ قبل سنوات عديدة واستعمل غالبا لإنجاز الأنشطة المتعلقة بالميزانية العادية، ولم تعد قادرة على توفير الدعم الذي تحتاج إليه الإدارة في وقت تتغير فيه الاحتياجات بسرعة وتزداد الطلبات على القطاع الاداري لدعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة الممولة من موارد آتية من خارج الميزانية. والمجالات الرئيسية التي يغطيها هذا النظام هي: إدارة الموظفين، وإدارة الوظائف والمحاسبة والمشتريات، والسفر، ووضع الميزانية وتنفيذها. ومنذ ذلك الحين، قدم الأمين العام ستة تقارير مرحلية، في السنوات ١٩٩٨[١] و ١٩٩٠[٢] و ١٩٩١[٣] و ١٩٩٢[٤] و ١٩٩٣[٥] و ١٩٩٤[٦].

٢ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تم في المقر بنجاح تركيب برنامج "الإصدار ١" من نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يتألف من التطبيقات المتعلقة بالموظفين. وأكد تطبيق "الإصدار ١" الحاجة الى هذا النظام، والمنافع التي سوف تجنيها المنظمة والدول الأعضاء منه وصحة الخيارات التكنولوجية المنتقاة. غير أنه كشف أيضا عن عدم كفاية استراتيجية المنظمة لاستكمال مرحلة بناء البرامجيات لهذا النظام وتنفيذها الناجح على الصعيد العالمي. ونتيجة ذلك، تم الاضطلاع في أوائل أيار/مايو ١٩٩٤ بإعادة برمجة وإعادة ميزنة كاملتين للمشروع بهدف إعادة تحديد مستوى الموارد التي سوف تطلب لاستكماله وتحديد الموارد التي يمكن أن يعاد تخصيصها للمشروع داخليا. وكل ذلك بغرض تزويد الدول الأعضاء بجميع المعلومات الدقيقة اللازمة بشأن تكاليف المشروع في المستقبل.

ثانيا - تقييم عام لأثر التنفيذ الأولي

٣ - بعد سنتين من تنفيذ الجزء الأول من النظام في المقر، ومع إتمام إعداد "الإصدار ٣"، المتصل أساسا بالتطبيقات المالية، يتضح أن أثر النظام المتكامل سيكون أكبر بكثير مما كان متوقعا في البداية. بيد أن هذا العامل الإيجابي يضيف تعقيدات إلى مجمل المهمة المضطلع بها، وهي مهمة صعبة فعلا.

٤ - وفي النهاية، سيؤدي النظام المتكامل إلى إحداث أكبر تغييرات في إدارة المنظمة منذ مولدها. ويجري حاليا تعديل الإجراءات، كما تتوافر الآن البيانات الدقيقة المتعلقة بالموظفين ومسؤوليات الوظائف، وقريبا ستتوفر البيانات المالية. والأهم من ذلك كله أنه يجري تغيير وسائل العمل بكاملها. وقد تم تحقيق قدر من اللامركزية أكبر مما كان قائما من قبل، ويجري توفير أدوات رصد هذه الأنشطة لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وقد وضع نهج أشمل للإجراءات الإدارية يضم تحت جناحيه جميع الأطراف المعنية (مكاتب إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، والمكاتب التنفيذية) لأن النظام المتكامل

أظهر، بحكم طبيعته المتكاملة، التفاعل والترابط بين جميع الأنشطة التي تشارك فيها فئات المستعملين هذه.

٥ - ورغم أن التقارير التي تبين مركز الموظفين والوظائف متوافرة منذ التنفيذ الأولي للنظام، تتوافر الآن تقارير إدارية أكثر تطورا تصور الأنشطة الإدارية المضطلع بها في المقر المتصلة بالموظفين (مثلا، عدد الإجراءات المتعلقة بالموظفين حسب النوع الذي عالجته شتى فئات المستعملين على مدار فترة معينة). وهذا يمكّن الإدارة المركزية من رصد وتقييم الأنشطة الإدارية للمنظمة بطريقة أفضل واستعمال للنظام المتكامل كأداة للتخطيط. وقد أشارت وحدة التفتيش المشتركة إشارة محددة إلى هذه الفائدة في تقريرها الأخير المعنون "الإدارة في الأمم المتحدة: عمل مستمر"[٧].

٦ - ومن ناحية الإجراءات، فإن إعداد النظام، ولا سيما "الإصدار ٣"، قد أرغم المنظمة على أن تستعرض بالتفصيل مئات العمليات لتحديد أنسب الطرق لإعادة تصميم الإجراءات وتوحيدها وترشيد تدفقات العمل. بيد أن الحاجة إلى الاتساق والاحتياجات من البيانات الإضافية التي لم تسجل بعد تؤدي إلى إجراءات قد تبدو للمستعملين مربكة، في بعض الحالات. وقد قارب على الانتهاء دليل كامل جديد سيدمج بين ثناياه الإجراءات التشغيلية للنظام المتكامل، بما فيها الإجراءات اليدوية المستعملة خارج النظام، في عمليات الدوائر المالية وعمليات دوائر الدعم. وهذا بالإضافة إلى الدليل المتوفر بالفعل فيما يختص بتطبيقات الموارد البشرية ودليل ثالث أعد أخيرا بشأن صيانة الجداول المرجعية، حيث تخزن القيم الأساسية اللازمة لعمليات النظام، التي من قبيل أسعار العملات، وجداول المرتبات، ورموز الحسابات.

٧ - كذلك أبرز إعداد النظام مدى تعقيد قواعد المنظمة وأنظمتها، ومدى تناقضها أحيانا، ومدى صعوبة تنفيذها غالبا. وتؤدي هذه الحالة إلى ارتفاع تكاليف التجهيز من حيث القوى العاملة، مما يضيف في بعض الأحيان إلى تكلفة غير مباشرة تعد غير لازمة للعمليات الإدارية. ورغم أن تنفيذ النظام أدخل بالفعل قدرا معينا من الترشيد، يُرى أنه، كخطوة تالية، يتعين على إدارة الأمم المتحدة ومؤسسات النظام الموحد أن تأخذ في الاعتبار، عند إعدادها قواعد جديدة، التكاليف التي ينطوي عليها تطبيقها. ويمكن استعمال المنهجيات المستعملة لإعداد النظام، ولا سيما تحليل تدفقات العمل ووثائق تصميم النظام، لتقييم أثر وتكلفة أي قاعدة جديدة مقترحة، أو أي إجراء جديد مقترح، تقييما أفضل.

٨ - ومن وجهة النظر التقنية، يجري العمل بالنظام في المقر بدون أي انقطاع فعلا، كما تتماشى الهندسة التقنية لكل من النظام ومرفق الإبلاغ، المُدخَل أخيرا، مع المعايير الصناعية. وفي هذا الصدد، نشرت الصحف لمتخصصة مقالات عديدة عن النظام، واتصل بالمنظمة ممثلون من القطاعين العام والخاص في عدد من الدول الأعضاء للحصول على معلومات وبيانات عملية للنظام.

٩ - وقد أبرز تحليل أخير للمسائل المتصلة بإعداد النظم الكبيرة[٨] في القطاع العام الصعوبات الكامنة والمخاطر الجسيمة المتأصلة والتكاليف التي ينطوي عليها هذا النوع من المشاريع. وعلى النحو المتنبأ به

وقت إعادة برمجة المشروع في أيار/مايو ١٩٩٤، سيظل من اللازم أن تبذل المنظمة جهدا كبيرا في فترة السنتين القادمة لتنفيذ المشروع.

١٠ - كذلك، فإن عمليات تطبيقات النظام المتكامل قد أكدت بالفعل أن من اللازم ضمان صيانة النظام بالشكل المناسب، متى استكمل. وستكفل هذه الصيانة عدم تبديد الاستثمار الأولي، بتأكيد قيمة تكنولوجيا المعلومات بوصفها واحدا من أهم متطلبات الإدارة الحديثة.

١١ - كذلك، أكد تنفيذ "الإصدارات" الأولى في المقر، ونتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت في المكاتب الموجودة خارج المقر أن المنظمة لم تعد بعد استراتيجيتها التكنولوجية الأساسية بصدد تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل الأساسي. وسيلزم اتخاذ تدابير تصحيحية جد سريعة على أساس استراتيجية عامة ستحدد في العام التالي.

١٢ - وترد في الأجزاء المناسبة التالية من التقرير أمثلة أوفى تبين تأثير إدخال النظام. ويلزم التأكيد على وجود تحديات كثيرة ينطوي عليها تنفيذ "الإصدارات" الجديدة في المقر وتنفيذ النظام ككل في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي بعثات حفظ السلام. ونظرا لأن هذه هي القاعدة في هذا النوع من المشاريع، ومع المراعاة الخاصة للحقيقة القائلة بأن تنفيذ "الإصدار ٣" سيحدث في العمليات الإدارية بالأمم المتحدة تغييرات أشمل كثيرا مما أحدثه "الإصداران" الأولان، يمكن توقع حدوث بعض الاضطراب والمقاومة في البداية من جانب المستعملين. وسيثبت أن بعض البرامج في النظام غير ملائمة وستحتاج إلى تعديل سريع جدا، وسيقتضي إجراء التغييرات الأصعب إعداد إجراءات معينة إلى حين ترميزها في النظام. ولذلك فمن المتوقع، على النحو المتنبأ به في التقرير المرحلي السادس، ألا تتحقق فوائد إدخال النظام تحققا كاملا على الفور وسيلزم الدعم المتواصل من الدول الأعضاء، ومن المستعملين بصفة عامة، على مدى فترة السنتين القادمة.

ثالثا - جدولة المشروع

١٣ - في إطار إعادة برمجة المشروع المعروضة في التقرير المرحلي السادس، قدم جدول زمني مؤقت جديد للمشروع. وفي تقرير لاحق[٩]، تم تحديث الجدول. وباستثناء تاريخ تنفيذ "الإصدار ٤"، المتعلق بكشوف المرتبات، الذي سيحتاج إلى تأكيد متى قطع العمل شوطا إضافيا، يتوقع الالتزام بالجدول الحالي وتنفيذ النظام كله على الصعيد العالمي بحلول نهاية عام ١٩٩٧، على النحو المذكور في التقرير المرحلي السادس.

١٤ - وعلى النحو الوارد في ذلك الجدول، تم بنجاح في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ تنفيذ "الإصدار ٢"، المتعلق باستحقاقات الموظفين وقد انطوى هذا "الإصدار" على تحد كبير بسبب تعقيده. وتطلب الحساب الآلي لاستحقاقات الموظفين إدخال برنامج حاسوبي متطور جديد. ونظام خبراء موضوعي المنحى، يستخدم

لبرمجة القواعد. كما تعين تحديث بيانات الموظفين لتمكين النظام من تحديد استحقاقات الموظفين تحديدا صحيحا.

١٥ - أما "الإصدار ٣" - المتعلق بالشؤون المالية، والمشتريات، ومراقبة الممتلكات والمخزون، والسفر - الذي يعتبر، إلى حد كبير، العنصر الرئيسي في النظام كله، فسينفذ لكي يعمل على التوازي، اعتبارا من منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وحتى نهاية آذار/مارس، وهو الوقت الذي سينتهي فيه التشغيل على التوازي ونشر النظام على جميع المستعملين. وقد حدث بعض التأخير (نحو شهرين) في بدء التشغيل على التوازي. ورُئي من المستصوب أن يُكفل تماما تكامل النظام على نحو سليم.

١٦ - وقد أعيدت جدولة "الإصدار ٤"، المتعلق بكشوف المرتبات، إلى الربع الأخير من عام ١٩٩٦. ويرجع هذا إلى أنه أصبح من اللازم أن يُخصص لتنفيذ "الإصدار ٣" معظم الموارد المتوافرة، من حيث موظفي المشروع ومستعمليه. وسيستند "الإصدار ٤" إلى جميع "الإصدارات" السابقة. ويجري الآن بكل نشاط العمل التحضيري اللازم لتصميمه، أساسا بقضايا تستلزم قرارات سياسة عامة.

١٧ - ووفقا لجدول، سيبدأ تنفيذ "الإصدارين ١ و ٢" في المكاتب الموجودة خارج المقر في نهاية عام ١٩٩٥، ويتوقع استكمال ذلك في نهاية عام ١٩٩٦.

١٨ - وفي موازاة ذلك، بدأت، بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، خطط تنفيذ النظام المتكامل في بعثات حفظ سلام مختارة، ابتداء من الربع الثاني من عام ١٩٩٦، وهو موعد يسبق بفترة طويلة ما كان مخططا بالأصل.

رابعا - حالة تنفيذ "الإصدارين ١ و ٢"

١٩ - في أوائل عام ١٩٩٥، استقرت حالة تنفيذ "الإصدار ١" المتعلق بتجهيز بيانات الموظفين، الذي كان قد بدأ تنفيذه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وكما ورد في التقرير المرحلي السادس، فإن الصعوبات الرئيسية التي صادفت تنفيذه قد نشأت من عدم توفر البيانات الموثوق بها قبل إستحداث النظام.

٢٠ - وقد تحقق قدر كبير من التقدم منذ ذلك الحين. وحاليا، يضم النظام المتكامل جميع الموظفين الذين ترد أسماؤهم في كشوف المرتبات بالمقر. وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، كان يجري تنظيم شؤون ما يربو على ٨٠٠ ٧ موظف عامل من خلال النظام المتكامل، في نحو ٧٠ مركز عمل مختلفة في أنحاء العالم. وذلك يشمل الموظفين الدوليين في عمليات حفظ السلام، وموظفي إدارة شؤون الإعلام العاملين بمراكز الإعلام حول العالم، وموظفي المؤتمرات العاملين بعقود قصيرة الأجل في المقر. وبالمثل، يجري من خلال ذلك النظام استكمال جدول ملاك الموظفين المأذون به، ومراقبة مدد شغل الوظائف مراقبة وثيقة.

وبالإضافة الى ذلك، تتوفر على الخط بالنظام المتكامل سجلات ٥٠٠ ٨ من الأشخاص المعالين و٠٠٠ ٤ من أفراد الأسر الآخرين، و٠٠٠ ٢٢ من الموظفين السابقين

٢١ - وفي حين كان، هناك حتى منتصف عام ١٩٩٤ ما يصل الى ٧٠٠ ١ موظف تجاوزوا مدد عقودهم (يواصلون العمل، مثلا دون إتمام تجهيز تجديد عقودهم)، لا يوجد بهذه الحالة في أي لحظة في الوقت الحالي سوى أقل من ١٠٠ موظف، معظمهم انتهت عقودهم خلال نفس الشهر، وهذا رقم منخفض جدا بالنظر الى الدرجة العلية من سرعة تنقل موظفي المؤتمرات المعينين بعقود قصيرة الأجل والمعينين في البعثات. وجدير بالملاحظة أن هذه الحالات تتعلق بالموظفين العاملين، الشاغلين لوظائف قائمة مأذون بها أو محملة على المساعدة المؤقتة، الذين يشتغلون فعلا. وتكون إجراءات تمديد تعييناتهم في طور التجهيز. ولم توجد خلال فترة استكمال السجلات أي مخالفات في حالة ملاك الموظفين، ولا في حالات شغل الوظائف.

٢٢ - وفي كل يوم، تستخلص إحصائيات موجزة تبين الحالة الراهنة لملاك الموظفين الذين تدار شؤونهم في المقر، حسب كل إدارة؛ وتُعمم هذه الاحصائيات على مسؤولي الإدارة العليا لأغراض المراقبة. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان ملاك الموظفين الرسمي للمنظمة، بالنسبة للمقر، هو الملاك الموجود في النظام المتكامل، وكانت المكاتب التنفيذية تتحمل مسؤولية مواصلة استكماله والمساءلة عن ذلك.

٢٣ - وبدءا من أيار/مايو ١٩٩٥، جرى توزيع نموذج جديد للإبلاغ، أعده فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل، على مستعملين مختارين في مكتب تنظيم الموارد البشرية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، والمكاتب لتنفيذية، وشعبة الإدارة والسوقيات الميدانية. وهو يمكن المستعملين من وضع طائفة كبيرة من التقارير الإدارية والتنظيمية بصورة مستقلة وفقا لاحتياجاتهم الخاصة. وتُقدم تقارير إضافية بصورة مستمرة. وبالإضافة الى ذلك، يستطيع موظفون مختارون في مكتب تنظيم الموارد البشرية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وشعبة الإدارة والسوقيات الميدانية، إعداد تقارير مخصصة. ومن المتوقع أن يتم، بحلول نهاية عام ١٩٩٥، ربط مجموعة ثانية تضم ١٠٠ مستعمل بالتطبيق المتعلق بوضع التقارير (الإبلاغ).

٢٤ - ويجري أيضا وضع عدد معين من التقارير والاحصائيات الإدارية عن استعمال النظام، وعن عدد الاجراءات المتعلقة باموظفين، حسب النوع والإدارة/المكتب، على سبيل المثال (انظر: المرفق الأول). ويجري تحليل هذه التقارير والاحصائيات وصقلها بحيث يمكن استعمالها كأدوات إدارية لتقييم عبء العمل، والأنشطة التنفيذية الرئيسية، وما الى ذلك. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، باستحداث تقارير أخرى، سيتم توفيرها للمستعملين في الأمم المتحدة.

٢٥ - وفي منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، كان ثمة ٨٣٤ مستعملا تم ربطهم بالنظام. ومن المزمع إضافة نحو ٤٠٠ آخرين بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦.

٢٦ - وعقب تنفيذ "الإصدار ١" في المقر، حدد المستعملون عددا من السمات الإضافية التي اعتبروها سمات لازمة. وتم الآن إدراج غالبيتها في النظام، وأصبح "الإصدار ١" جاهزا الآن لتوزيعه على المكاتب الموجودة خارج المقر، وعلى بعثات حفظ السلام.

٢٧ - ومع تنفيذ "الإصدار ٢" استحدث ما مجموعه ١٦ عملية من عمليات حساب الاستحقاقات، من حساب المرتب الأساسي الى حساب بدلات الإعالة الى حساب فروق المرتبات. وأثبت النظام أنه يعمل بصورة مرضية. وعندما يقوم المستعملون باعتماد إجراء متعلق بالموظفين، فلا بد وأن يستعرضوا الاستحقاقات التي يحددها النظام للموظف المعني. وبوسعهم أيضا الحصول على شرح لأسباب منح هذه الاستحقاقات أو سباب رفض استحقاقات أخرى. كما يمكنهم تجهيز الاستثناءات من القواعد، إذا ما كان هناك مبرر لذلك. غير أنه لا يؤذن بأداء هذه الوظيفة إلا لعدد محدود تماما من المستعملين، كما يتعين تضمين النظام تبريرا مفصلا للإستثناء. وبناء عليه، يمكن من خلال "الإصدار ٢" مراقبة تطبيق قواعد الاستحقاق. وهذا التطبيق المتسق للقواعد يعد عنصرا رئيسيا من عناصر وضع كشوف المرتبات.

٢٨ - غير أنه الى جانب إظهاره أن كثيرا من قواعد النظام الموحد للأمم المتحدة هي قواعد جد معقدة وصعبة الإدارة أبرز تنفيذ "الإصدار ٢" الحاجة الى استحداث بعض السمات والتغييرات الإضافية في البرامج الحاسوبية من أجل تحديد القيم النقدية للإستحقاقات تحديدا أفضل، ودعم عملية تجهيز كشوف المرتبات دعما تاما. ويجري العمل على تنفيذ هذه التغييرات، ومن المتوقع أن يتسنى توفيرها للمستعملين بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

٢٩ - ويضم "الإصداران ١ و ٢"، مجتمعان، ٤٨٠ شاشة معاملات. وبالإضافة الى ذلك، يتوفر للمستعملين ٦٨٠ ٢ شاشة مساعدة، تبين بالتفصيل غرض كل شاشة رئيسية وخلفيتها، والاحتياجات من مدخلات البيانات، وتوفر إرشادات مفيدة لتجهيز المعاملات المحددة.

خامسا "الإصدار ٣"

مجالات النشاط الرئيسية

٣٠ - حسبما بُيّن بالفعل، فإن "الإصدار ٣" هو أكبر إصدارات النظام بأسره وأكثرها تعقيدا. وسيؤدي تنفيذه الى استحداث تغييرات عامة في طريق إنجاز المعاملات المالية، ومن المرجح أن تنشأ صعوبات كبرى في هذا الصدد. فالإدارة والمستعملون بصفة عامة، وشعبة الحسابات بصفة خاصة، سيجدون أن ما يتحملونه من عبء عمل ثقيل بالفعل سيزداد باطراد على مدار الأشهر القليلة القادمة. وفي حين يُنتظر أن يصل عبء العمل الى ذروته في آذار/مارس ونيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٦، يتوقع أن يستمر الضغط طوال الفترة المتبقية من العام. ويشمل "الإصدار ٣" مجالات النشاط الرئيسية التالية:

(أ) تسجيل سلطة الاعتمادات/الميزانية والمخصصات الرئيسية والمخصصات الفرعية؛

(ب) تحديد التكاليف المسبق (التحقق من كفاية الأموال عند الشروع في معاملة تنطوي على آثار مالية، وحجز الأموال لتلافي تجاوز الإنفاق)، أي المطالبات؛

(ج) الالتزامات؛

(د) تجهيز إجراءات السفر (من الطلبات الأولية الى تسوية المطالبات وتسديد ثمن التذاكر للبائعين والشحنات (التأمين)؛

(هـ) المبالغ الواجبة السداد (الفواتير، واتفاقات الخدمات الخاصة، ومطالبات الضرائب، ومنح الإعادة الى الوطن، والسلف، وما إلى ذلك)؛

(و) المبالغ المستحقة (الاشتراكات المقررة، والمساهمات، الفواتير، والحسابات المشتركة بين المكاتب، والنقد، وما إلى ذلك)؛

(ز) إدارة النقدية (الإيرادات، والمصروفات، والإيداعات، وما إلى ذلك)؛

(ح) المحاسبة (توزيعات الإنفاق، وتسويات البيانات المصرفية، ومستندات اليومية العامة، وما إلى ذلك)؛

(ط) إجراءات المجموعات (فتح/إقفال الحسابات، التي تتضمن عددا من عمليات المجموعات التي لا بد من إجرائها قبل الإقفال، وهي من قبيل تأمين الزمالات وتقدير التكلفة المتوسطة للتعاون التقني، وتكاليف الدعم البرنامجي للصناديق ذات الصلة، وعمليات إعادة التقييم، وإقفال الحسابات المسبقة للتكاليف في نهاية فترة السنتين، وما الى ذلك)؛

(ك) إقامة قناطر (وصلات بينية) مع الأنظمة القائمة، ولا سيما نظام كشوف المرتبات؛

(ل) إقامة وصلات بينية دائمة مع الأنظمة القائمة؛

(م) المشتريات، بما في ذلك قوائم الأصناف وقوائم البائعين؛

(ن) مستندات القيد بين المكاتب؛

(س) مراقبة الممتلكات والمخزون؛

(ع) تجهيز منح التعليم

٣١ - وسوف يستحدث "الإصدار ٣" عددا كبيرا من الوظيفيات الجديدة. وتجدر الإشارة الى أكثرها أهمية:

قواعد القيد الآلي

٣٢ - تتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذا "الإصدار" في التشغيل الآلي لقواعد القيد، أي قيد المعاملات المالية آليا في الدفاتر العامة والفرعية، بما يكفل تطبيق القيد بصورة متسقة في غالبية الحالات. وهناك الآن نحو ٣٥٠ قاعدة متفردة للقيد. حسب نوع الأموال. وبالتالي. فإن النظام يقوم، حسب نوع الأموال وحسب نوع المعاملة التي يجري تجهيزها، باستعراض عدد من المعالم المحددة، ويختار من بينها المعالم التي يمكن استعمالها، ومن ثم يستطيع أن يختار قاعدة القيد الصحيحة لكي يتم تطبيقها بعد إقرار الوثيقة المالية أو تعديلها؛ أي أن قيود الحسابات تسجل آليا في جداول دفاتر الحسابات. وفي حين يكفل هذا النظام درجة أكبر من الدقة، سيلزم في بادئ الأمر مراقبة أدائه مراقبة دقيقة لضمان عمله على نحو سليم.

تحديد التكاليف المسبق، والالتزامات، والتحقق من كفاية الأموال

٣٣ - يستحدث نظام المعلومات الإدارية المتكامل مفهوم تحديد التكاليف المسبق، الذي يتمثل في توفير صورة أدق في الوقت المناسب للأموال المحجوزة، بما يتيح للمستعملين تقديم المطالبات أو طلبات الخدمات مباشرة الى نظام المعلومات الإدارية المتكامل قبل مرحلة الالتزام. وبمجرد وضع المعاملة في شكلها النهائي، يتحدد الالتزام، ويتم الصرف آليا لأوجه التكلفة المناسبة المحددة مسبقا. ولا بد من التحديد المسبق لتكاليف المعاملات، وبمجرد الموافقة على ذلك، يتحقق النظام من كفاية الأموال للتخصيص. وإذا لم تتوفر أموال كافية، لا يسمح النظام بالمضي في المعاملة. وهذا الاجراء سيكفل ألا تتجاوز النفقات الاعتمادات أو المخصصات المعتمدة. ومن المتوقع في البداية أن يصادف بعض المستعملين صعوبة في إدارة هذه الآلية الرقابية الجديدة الصارمة، وستلزم مراقبة دقيقة لأدائها يتولاها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

المبالغ الواجبة السداد والمبالغ المستحقة، وإقفال الحسابات آليا، وعمليات العملات المتعددة

٣٤ - في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وبمجرد الموافقة على الالتزام واستلام السلع وتفقدها وتسجيلها، يُدرج داخل النظام طلب سداد، وهو ما يستحدث لأول مرة في الأمم المتحدة مفهوم حسابات الدفع الآلية. وبالإضافة الى ذلك، فإن المبالغ المستحقة من الأنواع كافة تُدرج في النظام المتكامل الذي يعالجها، بما يسمح بالصرف بمجرد استلام المدفوعات. ويمكن معالجة أي معاملة بأي عملة من العملات، ويسمح النظام بالتحويل من دولارات الولايات المتحدة وإليها، باستخدام سعر الصرف الصحيح المستخدم في الأمم المتحدة في الفترة المعنية

٣٥ - وثمة سمة أخرى، هي فتح الفترات المالية وإقفالها آليا. فقبل الإقفال النهائي لحساب ما، تنجز سلسلة عمليات، مثل الالتزام، والتصرف في تحديد للتكاليف المسبق، وتكاليف دعم البرامج، وتقدير التكلفة المتوسطة (للتعاون التقني)، وما إلى ذلك. وهناك بالمثل عمليات تكفل استيفاء أرصدة الحسابات دوريا أو يوميا.

تحرير الشيكات

٣٦ - يتناول النظام المتكامل أي معاملة من بدايتها إلى نهايتها وحتى مرحلة السداد الفعلي، أي إصدار الشيك أو تحويل الأموال إلكترونيا. وقد تقرر ألا يدرج في النظام أي تصميم للشيكات نظرا لما ينطوي عليه هذا الأمر من تعنيد وتكلفة واستنسب شراء أي مجموعة شيكات متاحة في السوق وتعديلها حسب الاقتضاء. وقد تم هذا، وسوف تحول أذونات الصرف من النظام إلى مجموعة تحرير الشيكات عن طريق وصلة بينية استحدثها موظفو النظام. ولكفالة أداء هذا التطبيق أداء سلسا، يزمع الاستعانة به في طبع الشيكات المستخرجة من الحاسوب الرئيسي الموجود حاليا، ريثما يدخل النظام حيز الوجود العملي في العام المقبل.

تجهيز المشتريات

٣٧ - يجري تضمين النظام المتكامل مجموعة مستقلة من البرامج الحاسوبية الخاصة بالمشتريات تستخدم بالفعل في الأمانة العامة، أعدها بائع يمثل طرفا ثالثا. وسوف تعالج طلبات التوريد في إطار النظام للتحقق من توافر الأموال، ثم تحول المعلومات فيما بعد إلى مجموعة البرامج الحاسوبية الخاصة بالمشتريات، ثم يستعان بها في أنشطة الشراء العادية، التي من نوع طرح العطاءات، وتقييم العطاءات، واختيار البائع، وإصدار أمر الشراء. وستجرى في إطار النظام مقارنة أوامر الشراء بالمبالغ المحددة مسبقا تحت بند التكاليف، وذلك لضمان عدم تجاوزها الأموال المتاحة. وسوف تسجل الإيصالات في مجموعة البرامج الحاسوبية الخاصة بالمشتريات، وسيجري تجهيز المعلومات المحولة إلى النظام حيث تتم اجراءات التدقيق ومقارنة الفواتير والتسديد. وسيتحقق مع "الإصدار ٣" جزء من التكامل بين النظامين؛ أما التكامل التام، فسيجري تحقيقه فيما بعد بالتدريج، على مراحل.

الفهرس

٣٨ - ثمة مفهوم آخر جديد استحدثه النظام المتكامل، هو "الفهرس" الذي سيتضمن مواصفات موحدة للأصناف الشائع طلبها. فسوف يختار مقدم طلب التوريد، في الإدارات المستعملة، صنفا من الفهرس الذي يحدد رقما منفردا ومواصفات الكاملة ووحدة القياس والسعر الإرشادي. وفيما يخص الأصناف غير المدرجة في الفهرس، يمكن للمستعملين الاستعانة برموز تصنيف الأمم المتحدة الموحد للسلع الأساسية وتعديل المواصفات العامة لتتماشى مع الصنف اللازم أو الخدمة اللازمة.

٣٩ - وسييسر الفهرس عملية الشراء بتحديد مواصفات الأصناف تحديدا واضحا؛ كما سييسر تحسين حفظ سجلات المخزون أو الموجودات؛ كذلك سييسر إعداد سجلات دقيقة لإدارة الممتلكات؛ وسيوفر

احصائيات أدق بشأن المشتريات. ومع بدء تنفيذ "الإصدار ٣"، سيتاح الإصدار الأول من "الفهرس" على الخط.

قائمة الموردين (البائعين)

٤٠ - سيجري رصد سجلات الموردين مركزيا. وفي الوقت الراهن، تعكف دائرة المشتريات في المقر على إعادة تسجيل جميع الموردين الذين تتعامل معهم بغية استكمال البيانات وتوفير بيانات سليمة لإدراجها في قاعدة البيانات الموحدة.

٤١ - وسيجري إدخال الموردين الجدد في النظام المتكامل بحيث يمكن تسديد المبالغ المستحقة. وفضلا عن ذلك، ستدخل في مجموعة البرامج الحاسوبية الخاصة بالمشتريات المعلومات المتعلقة بالموردين المسجلين، وكذلك معلومات إضافية عن السلع الأساسية، وما إلى ذلك.

مراقبة الممتلكات والمخزون

٤٢ - ستحدد الممتلكات عند إعداد طلب التوريد. ولدى استلام البضائع، سيجري إدخال سجلات الممتلكات في قاعدة بيانات أنشئت لأغراض الجرد المادي الذي جرى مؤخرا في المقر، وسوف تعد تقارير عن الأنواع الثلاثة من الأصناف المملوكة (الأصناف غير القابلة للاستهلاك، والأصناف الخاصة، وأصناف المخزون الفئوي).

السفر

٤٣ - بتنفيذ "الإصدار ٣"، ستسجل المعلومات المتعلقة بتجهيز السفر في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بدءا بتقديم طلب السفر، بحيث يتسنى لجميع المستعملين المعنيين بالسفر الحصول على معلومات مباشرة عن جميع طلبات السفر وعمليات الشحن وما يقترن بذلك من مطالبات سفر.

٤٤ - وسوف دمج عملية السفر مع سجلات الموظفين وآلية التحقق من كفاية الأموال. وسيتم تخصيص الأموال مقدما والالتزام بها تلقائيا بمجرد اكتمال العملية.

٤٥ - أما عن مطالبات السفر، فلن يتسع المجال لمجرد تسويتها بل، كذلك، لدفع مبالغ إلى البائعين سدادا لنفقات التذاكر والشحن وما يتصل بذلك من تأمين، ولتصفية الالتزامات.

إدارة شؤون الموظفين غير المنتمين للملاك العام

٤٦ - بتنفيذ "الإصدار ٣"، سيتسنى أيضا القيام من خلال النظام المتكامل بإدارة شؤون كل من موظفي التعاون التقني المقيدين على وظائف المشاريع وغيرهم من الأشخاص المنتسبين إلى الأمم المتحدة دون أن يتمتعوا بمركز الموظفين، الذين من قبيل الخبراء الاستشاريين وفرادى المقاولين وأصحاب الزمالات.

والواقع أن النظام سيسجل مباشرة الالتزامات الناشئة عن استخدام هؤلاء الأشخاص ولن يسمح بإكمال عملية تعيينهم/تسميتهم إلا بعد التحقق من توافر الأموال، وإنشاء الالتزامات المتصلة بذلك.

قناطر الوصل، والوصلات البينية، والإبلاغ على نطاق العالم

٤٧ - إن الوصلات البينية الميزانوية وتوحيد البيانات العالمية النطاق بالاضافة إلى إقامة قناطر للربط بنظام المشتريات المشار إليه في "الإصدار ٣" ستشمل أيضا تسع وصلات بينية مع النظم التي لن يحل النظام المتكامل محلها أو التي ستكون مكملة له، وجسر واحد للربط بنظم كشوف المرتبات. وسيتم التخلص من معظمها بالتدريج عندما ينفذ النظام المتكامل على نطاق العالم

٤٨ - ولحين قيام جميع المكاتب الموجودة خارج المقر بتنفيذ النظام المتكامل، سيتعين إرساء اجراءات مؤقتة للاضطلاع في المقر بتوحيد البيانات المتعلقة بحالة الموظفين والشؤون المالية على نطاق العالم ولأغراض الرصد والإبلاغ على المستوى المركزي. وسوف تزيد الاجراءات المؤقتة، في معظم الحالات، من عبء العمل وتعقيده ولكنها ستكفل مزيدا من الدقة في التقارير المتعلقة بالشؤون المالية وحالة الموظفين على نطاق العالم.

٤٩ - وسيستمر ادخال البيانات المحاسبية الواردة من تلك المكاتب في نظام المحاسبة العامة، القائم حاليا، بالطريقة نفسها المتبعة الآن. وسوف يجري إدخال البيانات في النظام المتكامل على مستوى الموجز، عن طريق مستندات القيد في دفتر اليومية العام مما يسمح بالإبلاغ من خلال النظام المتكامل عن الأرصدة المالية؛ بيد أن التقارير المتعلقة بنفقات الميزانية ستظل تصدر، في الوقت الراهن، عن نظام المحاسبة العامة.

٥٠ - وسيجري استعراض سياسة توزيع البيانات لأغراض الشؤون المالية استعراضا تفصيليا قبل أن تتلقى المكاتب الخارجية الوحدة الحاسوبية المالية المعدة في إطار النظام المتكامل بزمن كاف. وحالما يتصل كل من المكاتب الموجودة خارج المقر اتصالا مباشرا بالنظام ستنفذ اجراءات مختلفة يلغى بمقتضاها استخدام نظام المحاسبة العامة في تسجيل البيانات المحاسبية لذلك المكتب ليصبح النظام المتكامل هو نظام التسجيل.

٥١ - وسوف تستخرج البيانات المتعلقة بالموظفين من قواعد البيانات المحلية التابعة للنظام المتكامل في شكل ييسر استكمال نظام شؤون الموظفين الذي يستخدمه حاليا مكتب إدارة الموارد البشرية. وسوف تستكمل هذه البيانات، ببيانات قيدت يدويا، كما هو الحال الآن، على أساس سجلات ورقية واردة من المكاتب التي لم ينفذ فيها بعد النظام المتكامل. وسيظل الإبلاغ على نطاق العالم مستمدا من نظام شؤون الموظفين الذي سيلغى بمجرد تنفيذ النظام المتكامل في آخر مكتب خارج المقر ليصبح ذلك النظام هو مصدر الإبلاغ على نطاق العالم. أما الإبلاغ على النطاق المحلي، فسيكون من خلال النظام المتكامل بمجرد اكتمال تنفيذه في مركز العمل.

الإبلاغ المالي

٥٢ - أسفر استحداث "الإصدار ٣" المتعلق بالتقارير المالية عن تعيين ٢٤٤ تقريرا يلزم إعدادها. وقد صنفت تلك التقارير في فئات مختلفة. هي التقارير المتصلة بالجداول المرجعية والتقارير المتعلقة بالوصلات البينية، وتقارير التجهيز اليومية وتقارير التجهيز الشهرية، والبيانات المالية التي هي حاليا قيد الإعداد.

الاختبار

٥٣ - أخضعت البرامج الحاسوبية، منذ نيسان/ابريل ١٩٩٥، للاختبار للتعرف على مدى تقبل النظام والمستعملين لها وبدأت سلسلة الاختبارات النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ومن المقرر أن تستمر حتى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. وهي تركز على اختبار التكامل، الأكثر تعقيدا، وهو عبارة عن تجهيز مئات المعاملات لمختارة، حسب نوع الأموال، من بداية هذه المعاملات حتى اكتمالها. ومن المتوقع أن يكون قد جرى عند انتهاء الاختبار معالجة أكثر من ٢٠٠ ١ معاملة مختلفة مأخوذة من أمثلة فعلية، كل منها يجهز عدة مرات بسيناريوهات مختلفة.

٥٤ وبالتوازي مع الاختبار، فإن صوغ الإجراءات المكتبية يمضي بسرعة. ولا بد من تنسيق هذه المهمة مع الاختبار تنسيقا محكما، لأن من الضروري إجراء توثيق تفصيلي للكيفية التي سيجري بها مستقبلا، من خلال النظام المتكامل، تجهيز عدة معاملات تؤدى حاليا بطرائق مختلفة.

٥٥ - كما أظهر استعراض المستعملين للبرامج الحاسوبية، المستكمل في نيسان/ابريل ١٩٩٥، الحاجة إلى وظيفيات إضافية، لم تكن متوقعة في مبتدأ الأمر. ولتلبية هذه الاحتياجات، يجري وضع إجراءات خاصة، تجمع بين العمليات اليدوية والعمليات الآلية في النظام المتكامل: كما تضع وحدة صيانة النظام، عند الضرورة، خططا لمواجهة تطور الوظيفيات هذه مستقبلا.

٥٦ - وحسبما أوصى الخبراء المستقلون الذين استعرضوا المشروع في عام ١٩٩٢ ومجلس مراجعي الحسابات، فإن المستعملين النهائيين يشركون إشراكا تاما في الاختبار وفي صوغ أدلة العمل. وهذا فرض عبئا إضافيا على الموظفين القائمين بالعمل الذين يتعرضون فعلا للضغط من جراء عبء العمل المزداد المولد بفعل أنشطة حفظ السلام، ولا سيما في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

٥٧ - وبصورة إجمالية، فقد جرى، أو يجري، إعداد ١٥ دليلا من أدلة الإجراءات المكتبية لتغطية المجالات الرئيسية المشار إليها في الفقرة ٣٠ أعلاه. وكما هو الحال في "الإصدار ١" و "الإصدار ٢"، ستكون هذه الأدلة، في حالات كثيرة، أول أدلة على الإطلاق توضع للموظفين الإداريين لهم وتتاح لهم. وفي حالة المشتريات، تكمل هذه الإجراءات للإجراءات الموضوعة في إطار إصلاح المشتريات الجاري في الوقت الحالي.

٥٨ - ومثلما حدث فعلا بالنسبة للإصدارات السابقة، ستشمل الوثائق "دليلا مرجعيا، بنظرة سريعة"، منجزا فعلا، لمساعدة المستعملين على تعيين الخطوات الأولية لكل نوع من أنواع المعاملات.

تحويل البيانات

٥٩ - استوفيت استراتيجية التحويل للإصدار ٣ بحيث تراعي التحول إلى التنفيذ التام في ١ نيسان/ابريل عام ١٩٩٦، ثم الانتهاء بحلول ذلك التاريخ من التشغيل على التوازي. وقد بذلت قصارى الجهود لتحويل البيانات آليا من السجلات الموجودة. وسيلزم أيضا استخدام الأسلوب اليدوي لإدخال بعض البيانات الموجودة، نتيجة للفروق الكبرى بين النظام الجاري والنظام المتكامل. واستعدادا للتحول، يجري حاليا استعراض شامل يتناول المعاملات والموازين المحاسبية القائمة، لضمان تقييم البيانات المرحلة إلى النظام المتكامل تقييما دقيقا. وروعي أن يحدث التحويل الكامل للبيانات قرب نهاية آذار/مارس ١٩٩٦، لكي يواكب إقفال الحسابات الختامي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ونظرا لحجم البيانات وتعقيدها، يتوقع أن تلزم عمليات تسوية يدوية في بعض الحالات.

التدريب

٦٠ - يجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على المادة التدريبية اللازمة لتنفيذ "الإصدار ٣". وتمشيا مع استراتيجية التدريب الموضوعة في عام ١٩٩٢، يشمل البرنامج ما مجموعه ٢٦ دورة تدريبية، على النحو التالي:

(أ) دورة بالفيديو لتقديم نظرة إجمالية شاملة على الوظيفيات الجاري إدخالها؛

(ب) خمس دورات بإشراف معلم، لعرض المفاهيم الجديدة والتغييرات التشغيلية الجاري إدخالها في مجال الإدارة المالية؛

(ج) عشرون دورة عملية لتمكين المستعملين من تعلم كيفية تشغيل النظام وما يتصل به من إجراءات جديدة.

٦١ - وسيقوم بالتدريب أساسا موظفو الأمم المتحدة الذين ظلوا يعملون على اختبار النظام المتكامل وإعداد وثائقه لأجل "الإصدار ٣"، ويساعدهم في ذلك المتعاقدون الخارجيون الذين أعدوا المادة التدريبية. وهذه الاستراتيجية تتمشى مع ما قدمه مراجعو الحسابات الخارجيين ومراجعو الحسابات الداخليين، على السواء، من توصيات ثبتت فائدتها لتنفيذ "الإصدار ٢".

٦٢ - كما ستتاح على الخط قاعدة بيانات تدريبية لتمكين المستعملين الذين تلقوا التدريب، وكذا مستعملي النظام مستقبلا، من الممارسة دون مغادرة مكان العمل. وبهذه الطريقة، ستضغط تكاليف التدريب الجاري وتكاليف صيانة المواد التدريبية لكي تظل عند حدها الأدنى.

الأثر المتوقع لتنفيذ "الإصدار ٣"

٦٣ - من الصعب، حسبما ذكر من قبل، إجراء تقييم دقيق مسبق يبين ما للإصدار ٣ من تأثير لا على العمليات التي تنفذها الإدارة المركزية وحدها، بل وعلى العمليات التي تنفذها جميع إدارات المقر ومكاتبه أيضا. وقد بلغت التغييرات المدخلة حدا من العمق جعلها تستلزم، أولا وقبل كل شيء، تغييرا في طريقة رؤية المنظمة لكيفية عملها. وعلى وجه التحديد، فإن التحول من طريقة تجهيز المعاملات يدويا على مدى أكثر من ٤٠ سنة سيولد قدرا من الارتباك في بداية الأمر. إلا أنه يتوقع أن يؤدي التدريب المكثف، الذي سيتلقاه المستعملون طوال مدة الاختبار، إلى تقليل هذه الصعوبات.

٦٤ - ومن المرجح أيضا أن يقتضي الأمر، بعيد التنفيذ التام للإصدار ٣ في المقر، إجراء تعديلات على البرامج الحاسوبية للقضاء على "العلل الخافية" داخل النظام أو لصقل عملياته. وسيتطلب الأمر جهدا شديدا يبذله الموظفون، كافة: في بداية الأمر يتوقع أن يرداد عبء العمل الجسيم فعلا في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، لا سيما في شعبة الحسابات وفي دائرة المشتريات والنقل. كما أن الحاجة إلى إدارة وصلات الربط بالأنظمة الموجودة ريثما ينفذ النظام المتكامل في جميع مراكز العمل ستزيد أيضا تعقيد العمل وعبئه. ولا يتوقع أن ينخفض عبء العمل الإضافي إلا باكتمال تنفيذ النظام على الصعيد العالمي، مع نهاية عام ١٩٩٧.

٦٥ - إلا أنه يتوقع أن تبدأ إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، والإدارات والمكاتب الفنية، بعد مواجهة الصعوبات الأولية، وبعد مضي بضعة أشهر على تشغيل الإصدار ٣، في الإحساس بالفوائد المترتبة على إدخال هذه الوحدة الحاسوبية من وحدات النظام. وأهم هذه المنافع سيستمد، على وجه الخصوص، من توافر المعلومات المالية في الوقت المناسب، سواء بالاتصال المباشر أو بتوافر التقارير المطبوعة لكبار المديرين؛ كما سيستمد من مراقبة وضبط كفاية الأموال، اللتين ستمكنان الموظفين القائمين بالمصادقة من ضمان عدم قطع التزامات دون توافر التمويل المناسب

سادسا - "الإصدار ٤"

٦٦ - يشتمل "الإصدار ٤" على كشوف المرتبات والوقت والحضور، وإعانة الإيجار والتأمين الشخصي. وسوف يعتمد عداد هذه التطبيقات أساسا على المعلومات الواردة في قاعدة البيانات التي دعمت في "الإصدارات" الثلاثة الأولى من النظام

٦٧ - وقد بدء العمل لضمان الإدماج الكامل لجميع العناصر اللازمة لتجهيز هذه الوظيفيات في الإصدارات السابقة. وعلى وجه الخصوص، خضعت الوحدات الحاسوبية المتعلقة بالوقت والحضور والتأمين الشخصي، بالفعل، لتطوير أولي ويلزمها الآن تعديل طفيف ليتسنى إدماجها بنجاح في كشف المرتبات.

٦٨ - ويجري، على نحو موازٍ، استعراض مجموعة من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة (منها على سبيل المثال: طريقة الدفع، وعملته وتواتره، وتفسير السلسلة ٣٠٠ من النظام الإداري للموظفين وتجزئة الراتب تناسبيا، الخ) إضافة إلى تحليل الإجراءات المحلية الخاصة بكل مركز من مراكز العمل أو التي تعتمد على عوامل محلية، مثل تبادل المعلومات مع المصارف المحلية، وذلك من أجل تحديد نطاق أعمال الاستحداث تحديدا أفضل. ويشترك الفريق المعني بكشوف المرتبات إشتراكا كاملا، في إطار هذه الاستراتيجية، في اختبار "الإصدار ٣" ولا سيما قنطرة كشوف المرتبات

٦٩ - ومن المقرر الانتهاء من المواصفات في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حتى يمكن البدء في أعمال الاستحداث الفعلية في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

سابعا - التنفيذ في المكاتب الموجودة خارج المقر

٧٠ - بدأت الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ في المكاتب الموجودة خارج المقر في أوائل عام ١٩٩٥ بإيفاد بعثات لمسح الهياكل الأساسية التقنية وفحص حالة البيانات الموجودة في جميع المكاتب.

٧١ - وبناء على هذه المسوح، وضعت مواصفات حواسيب خدمة الشبكة (الحواسيب الرئيسية) التي تسير النظام المتكامل محليا وجرى شراؤها بطريق المزايدة، وأصبح المستوى المختار لهذه المكاتب هو المعيار النموذجي لفترة أولية تتراوح أربع وخمس سنوات. وستجرى في ذلك الوقت مزايدة جديدة لتحديد المستوى المعياري الجديد لفترة لاحقة، وبهذه الطريقة، تحل المشاكل التي ووجهت في الماضي بسبب وجود مستويات مختلفة في المكاتب المختلفة

٧٢ - وتم تجهيز كل مركز من مراكز العمل بثلاثة حواسيب لخدمة الشبكة، وذلك فيما عدا جنيف التي ستستخدم أربعة حواسيب لخدمة الشبكة. وتم شحن حواسيب الخدمة، وهي جاهزة للعمل. وقد صممت بحيث تلائم مواصفات النظام المتكامل الموجود في المقر. وجهزت ببرامج انتاج حاسوبية وقاعدة بيانات تستند إلى الممارسة. وسوف تسافر أفرقة التركيب من المقر إلى جميع المكاتب؛ وتم إعداد برنامج شامل لتدريب الموظفين الدنيين المحليين. وسيتم تركيب النظام بحلول نهاية عام ١٩٩٥ في ثلاثة مراكز عمل هي: جنيف ونيروبي وفيينا.

٧٣ - ومن خلال المسح، قُيمت درجة الاستعداد لتنفيذ "الإصدارين ١ و ٢" من النظام المتكامل في كل من مراكز العمل. ويجري وضع خطط لمعالجة كل حالة على حدة. ويلخص ما يلي استنتاجات المسوح:

أديس أبابا

٧٤ - يحتاج الهيكل الأساسي التقني إلى تجهيز المبنى بالأسلاك وتطوير الحواسيب وبناء غرفة للحواسيب. ونظرا لصعوبة تحويل البيانات غير الكافية المتاحة محليا، ينبغي أن يتم تحويل البيانات على

اساس الاستكمال اليدوي للسجلات المتاحة في المقر التي قد تكون عتيقة. إلا أنه يتعين وجود حد أدنى من الهياكل الأساسية حتى يمكن تنفيذ النظام المتكامل بنهاية عام ١٩٩٦.

عمان

٧٥ - الهيكل الأساسي التقني موجود. إلا أن البيانات المتاحة المجهزة بالحاسوب ليست كافية، ولكن نظرا لمحدودية عدد الموظفين فلن يعوق ذلك تنفيذ النظام المتكامل بنهاية عام ١٩٩٦. وينبغي وضع خطط مفصلة لضمان توافر الموظفين والمؤهلين المدربين تقنيا عند الانتقال إلى المقر الكائن في بيروت. ولتفادي الانقطاع في العمليات، ربما يكون من المستصوب الحد من عدد مستعملي النظام في البداية، والإبقاء على مركزية العمليات إلى أن يتم الانتقال إلى مركز العمل الجديد.

بانكوك

٧٦ - إن كلا من الهيكل الأساسي التقني والبيانات المتاحة في حالة جيدة. ولن تكون هناك أية مشكلة في تنفيذ النظام المتكامل في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قررت في عام ١٩٩٢ أن تنتقل إلى استعمال عناصر التشغيل - المعدات والبرامجيات - ذاتها التي اختيرت لتشغيل النظام المتكامل. وما برح هذا يؤدي محليا إلى تنمية مهارات تقنية جيدة منذ ذلك الوقت.

جنيف

٧٧ - إن التنفيذ في جنيف سيكون الأكثر صعوبة، نظرا لحجم مركز العمل وتعقد الهيكل الأساسي التقني ووجود وحدات تنظيمية مختلفة مستقلة لا تتبع مكتب الأمم المتحدة في جنيف إداريا.

٧٨ - وقد تم التوصل إلى نتائج محددة خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بتحسين الهيكل الأساسي التقني في قصر الأمم، إلا أن التوزيع الجغرافي للمباني، فضلا عن الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها كثير من الوحدات التنظيمية الموجودة في جنيف التابعة للأمانة العامة، جعلا من الصعب على قسم الخدمات الالكترونية، التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، توفير قدر متزايد من الخدمات اللازمة. وتشير المسوح التي تناولت النظام المتكامل إلى أن حجم ذلك القسم قد لا يكون كافيا في الوقت الراهن، وإن بدا مناسبا فيما مضى عندما لم تكن هناك حاجة إلى دعم شبكة منطقة محلية تخدم جميع مكاتب قصر الأمم والتكنولوجيات الحديثة. وحاليا، تستعرض إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف البدائل اللازمة لمعالجة هذه المسائل. وسيقدم لها المشورة موظفو النظام المتكامل التقنيون.

٧٩ - ولتقليل المخاطر المتصلة بإضافة مسؤوليات إلى قسم الخدمات الالكترونية، وكذلك لتحقيق وفورات الحجم، تقرر تركيب حواسيب خدمة الشبكات الأربعة الكبيرة، التي ستشغل النظام المتكامل، في المركز الدولي للحساب الاكتروني. وسيضطلع المركز بإدارة قاعدة البيانات، وتقديم الدعم بواسطة نظام التشغيل

يونكس (UNIX) بحيث يتسنى للقسم المذكور تكريس كل جهوده لتطوير الهيكل الأساسي التقني وصيانته في قصر الأمم.

٨٠ - وتنشأ حالة مماثلة تتعلق بجمع البيانات. فنظرا لتنوع الترتيبات الإدارية، لا يوجد مستودع مركزي لبيانات الموارد البشرية المتعلقة بالموظفين الموجودين في جنيف. وكانت بيانات الموظفين التي يديرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف غير كاملة كما لا توجد بقسم الميزانية التابع للمكتب نفسه إلا بيانات بشاغلي الوظائف الموجودة بالوحدات الإدارية الخاضعة لمسؤولية المكتب. إلا أن المكتب بدأ، بالتعاون مع الوحدات التنظيمية الأخرى الموجودة في جنيف، عملية جمع البيانات وتنقيتها استنادا إلى توصيفات بيانات النظام المتكامل. وقد تم فعلا إنشاء ما يقرب من ٣ ٥٠٠ سجل للموظفين أصبحت جاهزة لتحويلها إلى النظام المتكامل.

٨١ - وفي الوقت نفسه، أنجز بمساعدة أحد المتعاقدين تحليل لتدفقات العمل. ويستعرض المكتب نتائج هذا التحليل وتوصياته، كما يحدد تدفقات العمل الجديدة ليتولى النظام المتكامل تنفيذها.

٨٢ - ومما يذكر أيضا أنه تيسيرا للتحول إلى النظام المتكامل أسندت رسميا إلى مدير إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف مسؤولية الاضطلاع بتنفيذ النظام المتكامل وإدارته في جنيف[١١].

٨٣ - وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يتوقع أن تكون أول مجموعة من مستعملي النظام المتكامل المرتقبين في قصر الأمم قد ربطت بالحواسيب الجديدة المخصصة لخدمة الشبكات التي تشغل ذلك النظام وبقاعدة البيانات التدريبية، ليتسنى لها الإلمام بالنظام. وهذا سيسهل أيضا تحديد ما يحتمل طرقه من مواضيع متصلة بالممارسات المحلية التي قد تختلف عن ممارسات المقر، كما سيكون هذا أساسا لتحديد المستعملين وإنشاء تدفقات عمل أخرى.

٨٤ - وتوجه جميع الأنشطة في الوقت الراهن صوب تنفيذ الإصدارين ١ و ٢ بقصر الأمم في خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦. ويتوقع أن يتسنى تحقيق ذلك بالرغم من الصعوبات المذكورة أعلاه.

نيروبي

٨٥ - منذ الوقت الذي أجري فيه المسح، قدم موظفو النظام المتكامل المساعدة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بإنشاء الهيكل الأساسي التقني اللازم ولم تتح بيانات الكترونية من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفتقرا إلى بيانات المعالين. وقد وضعت خطة لتنفيذ النظام المتكامل مبدئيا بطريقة مركزية بغية المساعدة على إنشاء مجموعة مستقرة من البيانات ولتسهيل التكامل بين الأنشطة الإدارية التي يضطلع بها برنامج البيئة ومركز المستوطنات البشرية. وستكون لهذا الحل ميزة، تتمثل في عدم تأخير تنفيذ الإصدارين ١ و ٢ ريثما يزداد تطوير الهيكل الأساسي

التقني وتحديد دفقات العمل بصورة أفضل. وما أن يتم إنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، سيلزم التصدي لمشكلة البيانات حتى يتسنى تنفيذ "الإصدارين" الأولين للنظام في مطلع عام ١٩٩٦.

سانتياغو وفيينا

٨٦ - أكدت نتائج المسح أن كلا من الهيكل الأساسي التقني وحالة بيانات الموظفين جاهزان للنظام المتكامل في مركزي العمل هذين. وقد تأكد أنه يمكن تنفيذ النظام المتكامل بسهولة في كل من المركزين في مطلع عام ١٩٩٦.

٨٧ - ويجري تعيين المنسقين المحليين، بينما يتوقع تعيينهم جميعا في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد انضم منسق التنفيذ المركزي الى فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مطلع أيلول/سبتمبر، وهو يعكف حاليا على الانتهاء من وضع خطة تنفيذ مفصلة ستكون أساسا لإعداد الخطط المحلية. وفي الوقت ذاته تعالج المواضيع المتصلة بالممارسات المحلية التي قد تتطلب تعديل البرامج الحاسوبية، بالتعاون مع جميع مراكز العمل.

٨٨ - وفي أيلول/سبتمبر و تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، تم بنجاح أيضا في أديس أبابا وسانتياغو، بالتعاون مع شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية تركيب نظام المشتريات القائم بذاته، المستعمل فعلا بالمقر، وفي بعثات حفظ السلام، وفي جنيف ويجري دمجه في النظام المتكامل.

٨٩ - وفي الوقت نفسه، يجري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنقيح المواد التدريبية وقاعدة البيانات التمرينية المباشرة ليتسنى إتاحتها للمكاتب الموجودة خارج المقر في نهاية عام ١٩٩٥ لتيسير الإلمام بالنظام.

٩٠ - وفي مسهل الأمر سينظم التدريب أساسا موظفون من المقر تتوافر لهم خبرة جيدة في استعمال النظام ويساعدهم المتعاقدون في جزء من ذلك ومن المزمع أيضا ربط موظفي المكاتب الموجودة خارج المقر بالتدريب لجاري في مراكز عمل خلاف المراكز التي يعملون بها. وهذا سيتيح للمنظمة التعجيل بتكوين بناء ملاك، من الموظفين الذين تتوافر لديهم الخبرة بالنظام المتكامل. وأخيرا، فكما هو مزمع، منذ البداية، سيشترك أخصائي موارد بشرية من كل مركز عمل في برنامج تدريبي ينظم في مطلع عام ١٩٩٦، لمدة شهر واحد بالمقر، ليلم بعمليات النظام وفيما بعد سيضطلع هؤلاء الموظفون بمسؤولية تقديم العون للأنشطة المكتبية في مراكز عملهم.

ثامنا الهيكل الأساسي التقني

٩١ - بالتعاون مع فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل ظلت شعبة الخدمات الألكترونية تعزز شبكة المنطقة المحلية في المقر لتكفل، في جملة أمور، الدعم من النظام المتكامل بصورة أفضل. وفي هذا

السياق، يجري تنفيذ نظام إدارة مركزية يستهدف تركيب برامج حاسوبية موحدة من نقطة توزيع مركزية. وهذا سيقلل كثيرا من طول الإجراء المستعمل لربط المستعملين بالنظام. وسيؤدي الى تبسيطه بنفس القدر.

٩٢ - ولتوفير الدعم للتقارير بصورة أفضل، ركبت ثلاثة من حواسيب خدمة الشبكات ليتسنى بصورة أيسر إنتاج تقارير شؤون الموظفين، وتقارير الشؤون المالية والتقارير المتعلقة بخدمات الدعم دون احتمال تعويق الجانب التشغيلي بالنظام المتكامل. والقيام بهذا يعني اتباع اتجاه الصناعة الحالي، المتمثل في إنشاء "مستودعات البيانات"، اتباعا دقيقا

٩٣ - والواقع، أنه تسهيلا لإعداد التقارير تنتج نسخ من قاعدة البيانات كل ليلة ثم تسترجع البيانات التي كثيرا ما تلزم لأغراض إعداد التقارير وتصاغ في قالب جديد لتيسير إتاحتها. وبعد ذلك، تعد تقارير محددة وتوضع مباشرة رهن تصرف المستعملين ويتضمن كل تقرير طائفة من معايير مختارة ليتسنى للمستعملين الحصول فعلا على تقارير معدة حسب الطلب تناسب احتياجاتهم الخاصة.

٩٤ - وكما ذكر من قبل، اشتريت، أيضا حواسيب خدمة شبكات للمكاتب الموجودة خارج المقر، وتركب في جميع المكاتب حواسيب بنفس تصميم الحواسيب المركبة في المقر بما فيها حواسيب خدمات الشبكات التي تنتج التقارير. وستستعمل أيضا في تلك المكاتب حواسيب من ذلك النوع كحواسيب احتياطية تعيد الأمور الى طبيعتها في حالات وقوع الكوارث

٩٥ - وأخيرا، يتوقع تسليم حاسوب أكبر لخدمة الشبكات في المقر في نهاية السنة. وهذا سيحل محل حاسوب خدمة شبكة قاعدة البيانات الرئيسي الحالي وسيؤمن قدرة أكبر على تشغيل "الإصدارين ٣ و ٤". ويمكن بيسر رفع كفاءة حاسوب خدمة الشبكات الذي اختير بتركيب مشغلات دقيقة إضافية. وسيتيح هذا للمنظمة عند الاقتضاء زيادة قدراتها التشغيلية بتكلفة منخفضة. والواقع أن من الصعب للغاية إجراء التقييم سلفا للقدرة الفعلية اللازمة للحاسوب نظرا لأن معظم العمليات التي أدخلت في الاصدار ٣ ستكون جديدة ولا يمكن مقارنتها بالعمليات الحالية من أجل تحديد قدرة التشغيل اللازمة. وسيستخدم حاسوب خدمة الشبكات الرئيسي الحالي لخدمة قاعدة البيانات المشتركة (مستودع البيانات الموحدة الواردة من جميع مراكز العمل) ولغرض استعادة الأوضاع الطبيعية في حالات وقوع الكوارث.

٩٦ - ويلزم أيضا ضمان استمرار تشغيل النظام المتكامل باستعمال أحدث أدوات البرامجيات تجنبا للتقادم التكنولوجي. ورغم تجنب التطوير بوتيرة جد سريعة لكل نسخة جديدة من مختلف عناصر البرامجيات، تقليلا للتكلفة وعبء العمل، يلزم التخطيط للانتقال الى نسخ جديدة لنظام إدارة قواعد البيانات ولأداة تطوير الواجهة الأمامية في خلال عام ١٩٩٦ كما تعد خطط لبدء استحداث "الإصدار ٤" باستخدام نسخ جديدة من هذه البرامجيات. وسيستلزم هذا الانتقال تخطيطا دقيقا جدا وإعادة اختبار التطبيق برمته. والمتوقع أن يستغرق هذا العمل، الذي سيشمل فريق النظام المتكامل ومستعملي النظام، عدة أشهر.

تاسعا صيانة النظام

٩٧ - ذكرت التقارير المرحلية السابقة والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، فيما يتعلق بالنظام المتكامل[١٢]، أن المنظمة لم تدرك قبل ذلك أهمية نظم المعلومات والإدارة، ولم تخصص موارد كافية من أجل إعداد تلك الأنظمة وصيانتها. وقد أفضى هذا إلى الحالة الراهنة التي يجري تفاديها بادخال النظام المتكامل. ومن ثم، فإن استثمار الدول الأعضاء في إعداد النظام يقتضي وضع خطة دقيقة للصيانة حتى لا تتقادم البرامجيات وعناصرها المختلفة بل يتسنى لها التطور مع احتياجات المنظمة، مع الاستفادة من جميع الأعمال التحليلية المضطلع بها خلال السنوات القليلة الماضية.

٩٨ - وأشير في التقريرين المرحليين الخامس والسادس، إلى الشروع في دراسة بشأن الصيانة الطويلة الأجل للنظام المتكامل، وإلى تقديم النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٩٩ - وفي مطلع عام ١٩٩٥، طلبت اللجنة التوجيهية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل من خبير استشاري معني بضمان جودة ذلك النظام تقديم اقتراح بشأن استراتيجية شاملة للصيانة الطويلة الأجل لتكنولوجيا المعلومات في المجالات الإدارية، ينصب تركيزها الرئيسي على النظام المتكامل، ولكن دون الاقتصار عليه وحده. وتأسست تلك الدراسة على تقرير فريق الخبراء المستقل الذي طلبته الجمعية في عام ١٩٩١، وعلى تقارير مجلس مراجعي الحسابات الصادرة مؤخرا.

١٠٠ - واستنادا الى التقرير المذكور أعلاه قررت اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل إنشاء وحدة مركزية للصيانة التقنية للنظام، تعمل في تعاون وثيق مع وحدات النظم/المعلومات بمكاتب إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وبينما ستركز وحدة الصيانة المركزية حسبما سيرد أدناه، على تطوير النظام وصيانته، ستعمل الوحدات الأخرى، بجهد أكبر، على صيانة/دمج الأنظمة المتخصصة أو الأنظمة المساعدة للنظام المتكامل، وصيانة البيانات، وانتاج التقارير المحلية والعالمية وتحليلها. وفي خلال فترة الانتقال، ستواصل أيضا صيانة النظم القائمة التي سيستغنى عنها إلى حد كبير بالتدريج قرب نهاية فترة السنتين.

١٠١ - وقد أوصى الخبير الاستشاري في تقريره، استنادا إلى معايير صناعة الحواسيب، بإنشاء فريق يتألف من ٤٨ موظفا على الأقل. إلا أن اللجنة التوجيهية توصلت، بالتشاور مع الفريق للنظام المتكامل والمتعاقد الذي يقوم باستحداث البرنامج الحاسوبي، إلى أن الأجدى هو تأمين مستوى صيانة مناسب للنظام، وذلك بتزويد الوحدة بـ ٣٧ موظفا فقط. ويقترح تزويد الوحدة في البداية بـ ٣٥ موظفا، ينقل منهم مؤقتا ٨ موظفين من إدارة شؤون الإدارة والتنظيم وتمول وظائف الباقين من بند المساعدة المؤقتة العامة. وسيشكل فريق الصيانة تدريجيا في خلال فترة السنتين، بينما يستغنى عن فريق المشروع. وسيتألف فريق الصيانة من ثلاث مجموعات من الموظفين (انظر المرفق الثاني).

(أ) تحليل الأعمال - هذه الوظائف مماثلة للوظائف التي يؤديها المنسقون ومحللو النظم الحاليون من أجل وضع النظام. ويوصى بتكوين فريق مؤلف من سبعة موظفين. والمسؤوليات الرئيسية لهذا الفريق تتضمن: استعراض الطلبات الواردة من الجهات المستعملة وتقييمها لإجراء تغييرات وإدخال وظيفيات جديدة؛ وتقديم توصيات لإجراء تعديلات؛ وكتابة مواصفات التصميمات؛ وتقديم الإرشادات للمبرمجين؛ وكتابة الإجراءات والوثائق واستكمالها؛ واستعراض البرامج واختبارها؛ وتقديم الدعم إلى وحدات المعلومات في مكاتب إدارة شؤون الإدارة والتنظيم.

(ب) البرمجة - يوصى بما مجموعه ١٢ مبرمجا، ورئيس للفريق واثنين من موظفي الدعم. وقد تحدد عدد الموظفين الذين سيكلفون بالعمل في هذه الوحدة على أساس الخبرة المكتسبة في أثناء استحداث النظام. وستتضمن المسؤوليات الرئيسية لهذا الفريق: كتابة البرامج وفقا للمواصفات التي يقدمها فريق المحللين؛ وكتابة "البرامج العلاجية" العاجلة التي قد تلزم؛ وتقديم المساعدة إلى وحدات المعلومات في المقر، بل وربما أيضا في المكاتب الواقعة خارج المقر، في تصميم النظم المساعدة واستحداثها، وكتابة التقارير وتقديم الدعم للمستعملين النهائيين في مجال التقارير.

(ج) الدعم التقني - يمثل وظائف جديدة ما برح يقدمها، بصورة جزئية حتى الآن، المتعاقد بموجب اتفاقات الاستحداث والصيانة، وبصورة جزئية، عضوان في فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقد تم تخفيض عدد الوظائف إلى الحد الأدنى، وهو سبعة، حيث سيؤدي كل موظف في الواقع مهام مساندة لعضو آخر في الفريق. وستتضمن المسؤوليات الرئيسية لهذا الفريق: إدارة قاعدة البيانات؛ توفير دعم قاعدة البيانات لفريق الصيانة؛ ورصد توزيع البيانات وآليات تزامن البيانات على نطاق العالم. وتنسيق الأنشطة التي يؤديها المستعملون والتحقق منها للمحافظة على الجداول المرجعية في النظام؛ وتنسيق أنشطة استعادة الأوضاع الطبيعية في حالات وقوع الكوارث؛ وتنسيق أنشطة ضمان الجودة فيما يتعلق بتعديل البرامج الحاسوبية؛ واختبار "الإصدارات" الجديدة والبرامج الحاسوبية التجارية المستعملة في النظام وتخطيط الانتقال إلى هذه النسخ الجديدة وتنسيقها

١٠٢ - وسيحتفظ بإدارة وحدة الصيانة عند أدنى حد، وهو عبارة عن رئيس، وموظف إداري واحد وثلاثة من موظفي الدعم للوحدة بأسرها، وموظف من الرتبة ف ٢ لتنسيق أنشطة مكتب المعاونة على الصعيد العالمي، التي سيؤديها كل مكتب. وستحدد اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل برنامج عمل الوحدة بعد تقدم رئيس الوحدة بتوصيات، بشأن أولويات العمل التي تتحدد بالتشاور مع رؤساء أقسام إدارة المعلومات في مكاتب إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وعلى النحو الموضح أدناه، سيجري أيضا تنسيق بعض الأنشطة مع شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٠٣ - ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه الوظائف سيضطلع بها مركزيا لجميع المكاتب الواقعة خارج المقر أيضا.

١٠٤ - وفي بادئ الأمر، سينقل مؤقتا ثمانية موظفين تقنيين من إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إلى هذه الوحدة (ثلاثة من الفئة الفنية؛ واحد من فئة الخدمات العامة من قسم دعم النظم، بشعبة الحسابات، التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وإثنان من الفئة الفنية من قسم الهياكل الأساسية ودعم التطبيقات التابع لشعبة الخدمات الالكترونية بمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وواحد من الفئة الفنية من مكتب الإدارة المالية، التابع لمكتب وكيل الأمين العام لشؤون إدارة شؤون الإدارة والتنظيم؛ وواحد من فئة الخدمات العامة من مكتب إدارة الموارد البشرية)

١٠٥ - وكما ذكر آنفا، فإنه لسنوات كثيرة لم تخصص لصيانة النظام داخل إدارة شؤون الإدارة والتنظيم سوى موارد محدودة. وبسبب الحاجة إلى تشغيل النظام المتكامل وبعض النظم الأخرى المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الموظفين جنبا إلى جنب لحين قيام جميع مراكز العمل بتنفيذ النظام المتكامل، لن يمكن تخصيص جميع هذه الموارد الشحيحة بالفعل لصيانة النظام المتكامل. وهكذا، تقرر النقل المؤقت الأولي لثماني وظائف فقط. ومن المتوقع أن يتسنى قبل نهاية فترة السنتين مع تنفيذ النظام وتنقيح الإجراءات وتبسيطها، تحديد الوظائف الإضافية الممكن نقلها إلى وحدة الصيانة المركزية. بيد أنه يستحيل في الوقت الحالي التنبؤ بعدد هذه الوظائف على وجه الدقة

١٠٦ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، سيجري اقتراح هيكل أكثر استقرارا، إلى جانب إنشاء وظائف ثابتة لكي تحل محل المساعدة المؤقتة الحالية.

١٠٧ - وفي أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ستظل وحدة صيانة النظام المتكامل تقدم تقاريرها إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم وتخضع للإشراف اليومي من قبل الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم. وسيتحدد المكان النهائي للوحدة لفترات السنتين المقبلة في إطار استعراض السياسة المنظمة الشاملة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات التي ستوضع لعام ١٩٩٦.

عاشرا - بعثات حفظ السلام

١٠٨ - منذ منتصف عام ١٩٩٤، استمر تزايد التعاون بين إدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بنظم المعلومات. وقد أصبحت شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية أهم مستعمل لتطبيقات النظام المتكامل في مجال شؤون الموظفين (انظر المرفق الأول). وأدى إدخال هذا النظام إلى تسهيل تحديد المجالات التي يتعين فيها تبسيط المسائل الإجرائية ومسائل السياسة العامة وتوضيحها لتمكين المنظمة من التعامل مع حجم وتواتر العمليات المتصلة بحفظ السلام، التي كانت السبب الرئيسي للتراكمات التي وجدت عند إدخال النظام المتكامل وقد جرى تناول هذه المشاكل، وتستفيد الشعبة استفادة كاملة من النظام.

١٠٩ - وفي أوائل عام ١٩٩٥، ولكفالة تحقيق قدر أكبر من التعاون بين الإدارتين المذكورتين، جرى تعيين الأمين العام المساعد لشؤون مكتب التخطيط والدعم، عضوا كامل العضوية في اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل. وفي الآونة الأخيرة، قررت إدارة عمليات حفظ السلام أن تبدأ نشر نظام المعلومات الإدارية المتكامل في بعض البعثات المستقرة في خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. وأجرت شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية تحليلا تفصيليا للتطبيقات المتعلقة بشؤون الموظفين وحددت التغييرات اللازمة لتكييف النظام المتكامل مع الاحتياجات المحددة في البعثات الميدانية. وتشترك الإدارة الآن مع النظام المتكامل في وضع خطة لتنفيذ تلك التغييرات.

١١٠ - ويشترك موظفو شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية بنشاط في اختبار تطبيقات "الاصدار ٣" ولا سيما بقدر تعلقه بالمعاملات المتصلة مباشرة بالأنشطة الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام. كما يشترك الموظفون بنشاط في اختبار البرامج الحاسوبية المتعلقة بالمشتريات، وفي استنباط نظام لترقيم الأصناف لفهرس الأمم المتحدة وفي نشر البرامج الحاسوبية المتعلقة بالمشتريات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١١ - وأخيرا، فإن موظفي شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية وشعبة الخدمات الالكترونية قد أخذوا يعملون في تعاون وثيق لتحديد أفضل الحلول التقنية الممكنة للوصول إلى النظام المتكامل عن بعد، من الميدان. ومن شأن هذا الحل أن يوفر مرونة أكثر لنشر النظام على بعثات حفظ السلام ولإعادة توزيع المعدات عند الاقتضاء. كما أنه سيكفل تحقيق مزيد من الأمن للبيانات المخزونة في النظام المتكامل، بالنظر إلى بقائه في المقر.

١١٢ - بيد أن التحديات التقنية والتنظيمية كبيرة وتتعاون الإدارتان تعاونا وثيقا للحد من المخاطر المتصلة بهذا العمل.

حادي عشر - استعمال المنظمات الأخرى للنظام المتكامل

١١٣ - نفّذت منظمة لعمل الدولية بنجاح "الإصدار ٢" المتعلق بمعالجة إجراءات شؤون الموظفين، في آذار/مارس ١٩٩٥، ويصل إليه حاليا نحو ١٧٠ مستعملا. وقد مولت تلك المنظمة بعض التعديلات المدخلة على البرامج الحاسوبية لإمكان إدخال احتياجاتها الخاصة في النسخة الأصلية للنظام المتكامل. وبهذه الطريقة، لن تحتاج إلى تكريس موارد أكثر مما ينبغي لصيانة نسختها من النظام.

١١٤ - وتتعاون منظمة العمل الدولية الآن مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع إجراءات مشتركة لصيانة النظام.

١١٥ - وقد قرر الأمين العام، تلبية لرغبة الدول الأعضاء في تحسين الكفاءة وتلافي ازدواج الجهود وتحقيق أقصى عائد على الاستثمار، وفوق كل ذلك، تنفيذ ضوابط إدارية مترابطة متساوقة، ضرورة استعمال الأمم المتحدة بأسرها نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقرر البرنامج الإنمائي بالفعل تنفيذ النظام، وبلغ في أوائل عام ١٩٩٦ مرحلة جد متقدمة في تركيبه. وطلب الأمين العام إلى رئيسي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين البدء في وضع خطة لتنفيذ النظام المتكامل. ولما كان ذلك النظام مصمما خصيصا للأمم المتحدة، فسيحتاج إلى تعديلات ليلبي بشكل كامل بعض الاحتياجات، الخاصة لهاتين المنظمتين ذواتي الوجهة الميدانية الأوضح. وفي الوقت ذاته، سيتعين على البرنامج الإنمائي واليونيسيف والمفوضية بذل الجهود لإيجاد حلول مشتركة لاحتياجات النظم التي ستنشر في الميدان، على أن يكون مفهوما أنه سيتعين أن تكون جميع هذه النظم موائمة للنظام المتكامل.

١١٦ - وهذا القرار، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها بالفعل منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي، سيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة للدول الأعضاء، وهي وفورات تشير التقديرات إلى أنها تتجاوز المبالغ المستثمرة. ومن الجدير بالذكر أنه يتوقع أن يستغرق الأمر عدة سنوات قبل إمكان إنجاز انتقال هذه المنظمات إلى النظام المتكامل.

ثاني عشر الاستنتاجات

١١٧ - ستشهد فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ثمرات الجهود المبذولة على مدى السنوات الست الماضية. والآثار المترتبة على المشروع وعلى إدخال النظام تتجاوز إلى حد بعيد ما كان متوقعا أصلا، حيث تعين استحداث وإدخال إجراءات إدارية جديدة، وسلوك إداري جديد، وتكنولوجيات جديدة واستراتيجيات جديدة لتكنولوجيا المعلومات. وكانت تلك عملية صعبة. وسيظل من المتعين مواجهة صعوبات جسيمة في أثناء فترة السنتين. بيد أنه يمكن القول بأن المنظمة بأسرها ستستفيد من هذه التجربة وأنه، أيضا بسبب هذا العمل الكبير، ستتمكن المنظمة قريبا من زيادة استجابتها لطلبات الدول الأعضاء فيما يختص بزيادة الكفاءة والمساءلة والمسؤولية. بيد أنه ينبغي عدم النظر إلى المشروع إلا بوصفه الخطوة الأولى نحو بذل جهود مستمرة ومطردة، إلى حد أبعد، لتحسين الكفاءة في الأمانة العامة عن طريق الابتكارات التكنولوجية المتقدمة.

الحواشي

(١) A/C.5/44/8.

(٢) A/C.5/45/20.

(٣) A/C.5/46/24.

(٤) A/C.5/47/27.

(٥) A/C.5/48/12.

(٦) A/C.5/48/12 Add.1.

(٧) JIU/REP/95/8، أحيل إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/50/507.

(٨) مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة، الإدارة المالية، الوثيقة GAO/AIMD-94-141، آب/أغسطس ١٩٩٤؛ مراجع الحسابات العام في كندا، "Systems under Development: Managing the Risks"، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

(٩) A/C.5/49/41.

(١٠) A/C.5/48/12، الفقرات ٨ ١٠

(١١) ST/SGB/276، الفقرة ٥.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6/Rev.1)، الباب ٣٠.

المرفق الأول

الاجراءات الإدارية للموظفين التي عولجت في نظام
المعلومات الإدارية المتكامل في خلال عام ١٩٩٥

(من كانون الثاني/يناير الى منتصف تشرين الأول/أكتوبر)

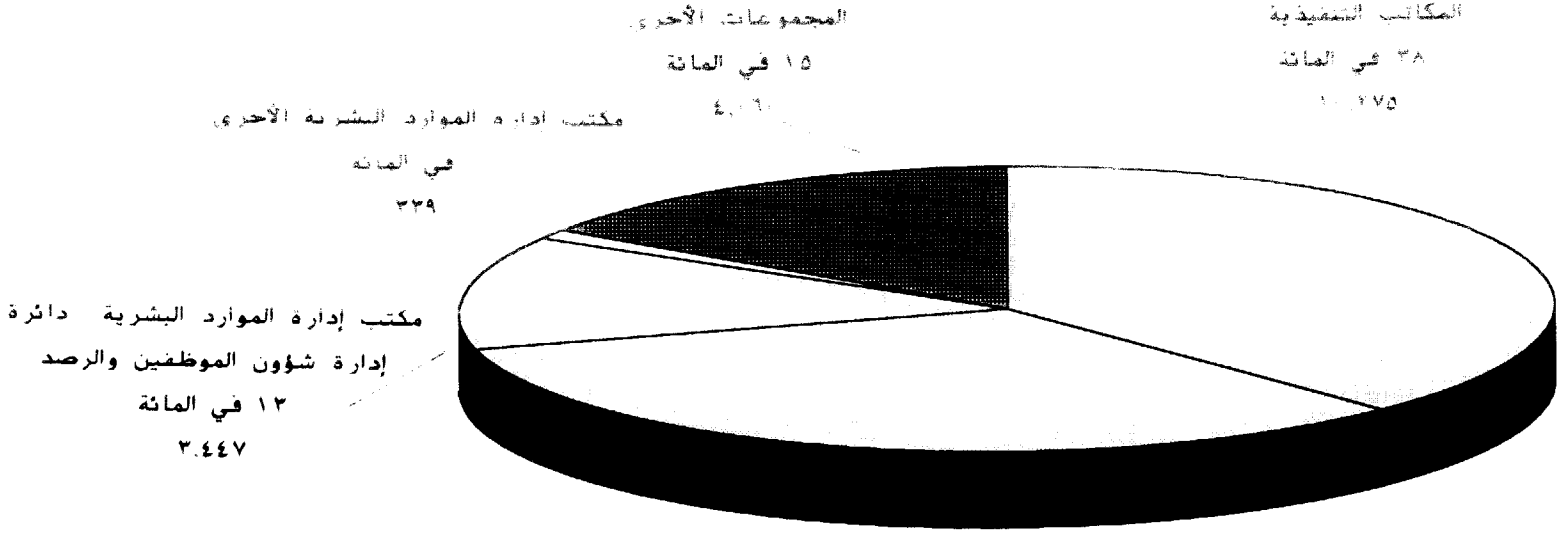

مجموع الإجراءات الإدارية للموظفين: ٢٧,٠٩٨

المرفق الثاني

هيكل الصيانة المركزية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل